

آليات تطوير المنتجات والخدمات في الصناعة المالية الإسلامية

الدكتور بربري محمد أمين

أستاذ محاضر

جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر

لكحل محمد

طالب دكتوراه سنة أولى

تسيير عمومي.

جامعة الجزائر ٣ بالجزائر

كريفار مراد

طالب دكتوراه سنة ثانية

مالية ومحاسبة

جامعة الشلف بالجزائر

لقد استطاعت صناعة الخدمات المالية الإسلامية (التوسع والانتشار) عبر مساحة جغرافية ممتدة في العالم، وفي بناء قاعدة مؤسسات متنوعة، وفي عرض أدوات مالية تجذب شرائح متنامية من المتعاملين، على مستوى الشركات والأفراد؛ مما جعل الصناعة المالية الإسلامية تحظى بأهمية "محلياً ودولياً"، ولم تعد صناعة تقليدية، وتعيش تغيرات عميقة في المؤسسات والأدوات والأسواق، وطرق تقديم خدماتها، وتواجه تحديات، وفرصاً للنمو المستقبلي. فأصبح التطوير في صناعة الخدمات المالية الإسلامية ضرورة ملحة، ونشاطاً مستمراً؛ مما يحتم وجود آليات لتطوير المنتجات والخدمات في هذه الصناعة.

أولاً - تعزيز المنافسة في سوق الصناعة المالية الإسلامية: الفرضية الأساس التي تحدد أهمية المنافسة في سوق الصناعات المالية الإسلامية ودورها الحاسم في (رفع كفاءة أداء المؤسسات، وتخفيض تكلفة الوساطة المالية الإسلامية)، هي أن مواصلة تحقيق معدلات نمو عالية في حجم الصناعة المالية الإسلامية يتوقف على توفير منافسة قوية في سوق تلك الصناعة.

وهناك أسباب عديدة لتفسير ذلك:

— إن كثيراً من الأموال التي اتجهت إلى مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية في السابق لم يكن بسبب إغراءات العوائد الأعلى، أو الخدمات الأفضل؛ ولكن بسبب الالتزام الديني بالنسبة للعملاء، والآن الموقف قد تغير؛ فهناك نوافذ تقليدية ومؤسسات مالية تقليدية تقدم خدمات مالية إسلامية، أو لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. إن المنافسة تجبر الشركات التي تفتقر إلى الكفاءة على تطوير نفسها أو الانسحاب من الحلبة، وهي كذلك تخفض التكاليف وتحسن الخدمات للمستهلكين، وتُعزز الابتكار وتحسن جودة المنتجات¹.

— والمنافسة تجعل النشاط مربحاً بسبب ارتفاع الكفاءة؛ مما يسهم في تنامي العمليات ويجذب مستثمرين ومُدخريين وعملاء جُدداً.

– وينتج عن المنافسة في سوق الصناعة المالية الإسلامية زيادة حصتها في الأسواق المالية المحلية والدولية؛ حيث إن توفر القدرات التنافسية لها (بالكفاءة والتميز والتحديث) في المنتجات والخدمات المالية، يوسع عرض التمويل الإسلامي في السوق بتكلفة منخفضة.

فإن المنافسة تنشر في السوق (الاستفادة من المهارات والكفاءات) في تقديم الخدمات المالية بأثر الانتقال من مؤسسة لأخرى، ومن أثر المحاكاة وانتقال تطبيقات التكنولوجيا الحديثة في السوق.

ويرى بعض الباحثين أن مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية لا تزال متخلفة عن المؤسسات المالية التقليدية من حيث الكفاءة الإنتاجية؛ فهي إذا ما قيست بمقاييس الكفاءة فإننا نجد لها أقل من مثيلاتها التقليدية، وأن الآلية الوحيدة لرفع هذه الكفاءة هي زيادة حجم المنافسة وأن المحرك الرئيس للتطور هو الحاجة والمنافسة².

ويوجد اتفاق متزايد بين الباحثين على أنه لكي تعمل المؤسسات والأسواق المالية عملاً كفواً/؟؟؟ فلا بد من أن تعمل أساساً بعوامل السوق الحرة حيث المنافسة، وتحتاج المنافسة إلى تعزيز؛ وذلك بتشجيع دخول موردين جدد، وخدمات ومنتجات جديدة.

وتنبع أهمية توفر الكفاءة والتطوير للمؤسسات المالية الإسلامية للعوامل الآتية:

– رفع معدل استغلال الموارد.

– تنمية حجم الاستثمار والتمويل.

– تطوير هيكل الاستثمار (قطاعياً، وزمنياً).

– تحسين مستوى التخصيص للموارد.

فالأنظمة المالية التي تتسم بالكفاءة تساعد على تخصيص الموارد لأحسن استخداماتها، وهي أنظمة لا غنى عنها في الاقتصاديات الحديثة المعقدة³.

ثانياً – آلية الابتكارات المالية: أول ما نلاحظه أن معدل نمو الصناعة المالية الإسلامية مرتفع وبطريقة مطردة؛ مما يستلزم التطوير المستمر لإيجاد منافذ لهذا النمو، وإشباع الاحتياجات المتنوعة للمتعاملين.

ومن ناحية أخرى وكما تبين لنا مما سبق فإن السوق المالي المعاصر يتصف بالتجديدات المستمرة في المنتجات والخدمات؛ مما يحتم توفر آلية الابتكار المستمر في عرض (منتجات وخدمات مالية إسلامية جديدة ومتميزة ومستحدثة)؛ (لحيازة السبق في السوق المالي، ورفع الكفاءة، مع المحافظة دائماً على الالتزام والضبط الشرعي)؛ وإلا فقدنا التميز، ومعها نفقد الركيزة الراسخة من المتعاملين العقديين أصحاب الولاء للفكرة.

فحيازة الميزة التنافسية يكون من خلال امتلاك آلية الابتكار المستمر، وعرض منتجات وخدمات لها السبق في السوق تتوفر لها الكفاءة بجودة عالية وتكلفة تنافسية؛ أي: تعزيز الارتباط بين القدرة التنافسية وآلية الابتكارات المالية، ولهذا تعتبر الابتكارات إحدى القوى الأساسية الدافعة للتغيير والتطور في المؤسسات المالية⁴.

كما يبدو لنا أهمية آليّة الابتكار في الصناعة المالية الإسلامية نظراً لأنها تتكامل في العديد من الصيغ والأدوات المالية والاستثمارية؛ مما يعطي مدى أوسع للتجديدات المطلوبة باستمرار. وبالإضافة إلى دخول منافسين تقليديين في مجال الخدمات المالية الإسلامية من قبل مؤسسات مالية ومصرفية دولية.

وقد أسهمت الثورة التكنولوجية في الاتصالات والمعلومات والتوسع في تطبيقاتها في مجال الخدمات المالية على تعزيز الابتكارات المالية، وإلى تزايد الاعتماد على استخدام المعرفة التكنولوجية في مجال تقديم المنتجات وتطوير العمليات والهياكل المؤسسية، ومن أمثلة ذلك تقديم الخدمات المالية عبر البطاقات الإلكترونية بأنواعها المختلفة والتي تتطور يوماً وتقدم خدمات وتسهيلات جديدة، وتوفير الخدمات عن بُعد، أو حيث يوجد المتعاملون في (البيت أو المكتب أو النزهة)؛ بحيث لم يعد هناك حاجة كبيرة لتقديم الخدمات في مبنى المؤسسة المالي حتى وجدت مؤسسات خدمات مالية تقدم خدماتها كافة خارج مقرها ومراكزها الرئيسية، بالإضافة إلى ابتكارات أخرى مثل عرض أدوات مالية جديدة تجمع بين خصائص أكثر من أداة مالية في الوقت نفسه، إلى غير ذلك من الابتكارات المالية التي تعرض الجديد كل يوم.

والنجاح في استمرار التجديدات في المنتجات والأدوات يدعو للحاجة المستمرة إلى البحث والتطوير في ظل إدارة علمية، ومطلبات ذلك يعتمد على:

– وضع استراتيجية للبحث والتطوير؛ بغرض تقديم واستكشاف أدوات ومنتجات مالية إسلامية تلبّي مختلف احتياجات العملاء، مع تحديث في أسلوب الأداء للمنتج أو الخدمة، وانخفاض التكلفة وارتفاع مستوى الجودة؛ وذلك لجذب الأموال الراغبة في التعامل وفق المنتجات الإسلامية، وفتح منافذ أوسع لتقديم التمويل والاستثمار الإسلامية في الأسواق الإضافية محلياً وخارجياً.

– القيام بنشاطات لازمة للابتكار، وهي التدريب لتحصيل ورفع مستوى المهارات الإدارية والتقنية، وقاعدة معلومات محدثة باستمرار عن (العملاء والأسواق والمنافسين، وأبحاث مخاطر، ودراسات جدوى متنوعة، ومعايير محاسبية إسلامية، وأساليب إفصاح متطورة).

– توفير إدارات متخصصة في الأوراق المالية، وأمناء الاستثمار، وإدارة للبحوث تكون مهمتها استكشاف عقود جديدة وصيغ مستحدثة ومنتجات مبتكرة وخدمات متطورة.

– مؤسسات موازية لتوفير الاتساع في نطاق الأعمال وتنوعها، وتشمل (شركات التمويل التأجيري، ورأس المال المخاطر، وصناعات الأسواق، وصناديق استثمار، وشركات استثمار قابضة للمشروعات المتنوعة، وتقييم الجدارة الائتمانية للعملاء والشركات، وشركات أمناء الاكتتابات في الأوراق المالية الإسلامية).

– التحول تدريجياً من نشاطات المتاجرة بالأصول المالية والعقارية إلى توفير الاحتياجات التمويلية للنشاطات الإنتاجية الحقيقية، وخاصة في المجالات المتطورة ذات القيمة المضافة العالية.

ويعتبر التوسع في تصكيك الاحتياجات التمويلية للمؤسسات وسيلة فعالة في هذا المجال بالإضافة إلى التوسع في صناديق الاستثمار المشترك المباشرة. وتوسيع قاعدة الأوراق المالية التي يُجرى تداولها في السوق الثانوية⁵.

ثالثاً- التحديث التكنولوجي للمنتجات والخدمات: تطبيق التقنيات التكنولوجية المستحدثة في العمليات المصرفية له أهميته المتعاظمة في تطوير الخدمات والمنتجات المصرفية، وقد قدمت الإنجازات التكنولوجية عَصراً جديداً بأساليب وأدوات مُتفرّدة من حيث توفر هذه التقنيات الحديثة المزايا الآتية:

- تعزيز القدرات على معالجة المعلومات المختلفة والاستفادة منها، ويشمل ذلك تيسير الحصول على المعلومات وتجميعها وتحليلها عن الأسواق والمنافسين والعملاء والمنتجات،.. والوصول إلى حجم ونوعية أكبر من المتعاملين.
- تيسير تقديم الخدمات المصرفية وفق رغبات هؤلاء العملاء في (الحجم والمكان والزمان) وبالطريقة التي تناسبهم، بعبارة أخرى: " تقديم الخدمة "؛ حيث يرغب المتعامل في المنزل أو في العمل أو في غيرهما.
- تنوع الخدمات المصرفية واستحداث خدمات جديدة تُلبّي مختلف احتياجات الحياة العصرية للأفراد والمؤسسات.

- التوافق والتكامل مع الأنظمة التكنولوجية؛ مثل (الخدمات المختلفة، والبطاقات، ووحدات الصرف الآلي)⁶.
- تحديث طرق الدفع بالاتجاه نحو سيادة "مجتمع اللانقدي"، نتيجة لتكنولوجيا الدفع والائتمان الإلكتروني بأنواعها؛ والتي تُتيح الفرصة أمام إجراء مختلف المعاملات للتجار والمتسوقين عبر شبكة الإنترنت والسداد الإلكتروني للأجور والمستحقات الحكومية ك(الضرائب والجمارك، والخدمات) بأنواعها كافة، مع توفير الأمان والحماية للمعاملات.

- تتيح وسائل جديدة لتداول الأدوات المالية، وكذلك للمبادلات بأشكالها المختلفة.
- ومما لا شك فيه أن التقدم التكنولوجي قد أسهم في حدوث العديد من (التطورات والتغيرات) في مجال الخدمات المصرفية والمالية، ولا يزال المجال واسعاً أمام المزيد من التطبيقات التكنولوجية الحديثة في السنوات القادمة مع إعطاء أهمية أكبر لتكنولوجيا المعلومات.⁷

رابعاً- الوفاء بمتطلبات الإفصاح والشفافية: لا يزال تدفق المعلومات عن سوق صناعة الخدمات المالية الإسلامية، وحجم التعاملات، وهيكل الأدوات، وضوابطها وشروطها... دون الدرجة المأمولة، ولا يُوفّر درجة ملائمة من الشفافية في السوق؛ من حيث سهولة الوصول إلى البيانات عن النشاط والأداء ودرجات الإفصاح للمدخزين؛ وبخاصة أن (الإفصاح والشفافية في المعاملات مطلوبة من الناحية الشرعية).

لقد تطوّرتِ المؤسّسةُ الماليةُ الحديثةُ في (توفيرِها الشفافية حولَ نشاطاتها وأوضاعها) فأصبحَ من أعمالها الرئيسيةِ توفيرُ قدرٍ كافٍ من المعلوماتِ الموثّقة، وفي حُدودٍ زمنيّةٍ لا تتعدّها، وبمصدقيةٍ عالية، وفي أشكالٍ عَرْضٍ يُتيحُ استخلاصَ المعرفةِ لإصدارِ القراراتِ السليمة.

وعُموماً فإنّ الأسواقَ تتطوّرُ على أفضلِ وجهٍ في ظلِّ وجودِ قواعدَ تنظيميّةٍ تُشجّعُ الإفصاحَ عن معلوماتِ الشركات⁸.

خامساً - تفعيل آليّة التوريق: يُقصدُ بمفهومِ " التوريق " لجوءُ المؤسّساتِ الماليةِ إلى السُّوقِ الماليةِ للحصولِ على موارِدَ ماليّةٍ بدلاً من أسلوبِ القروضِ بإصدارِ ورقةٍ ماليّةٍ أمامَ أصولٍ، أو التزاماتٍ، وبعبارةٍ أُخرى: (التوريقُ أو التسنيد: هو عمليةٌ تحويلِ الأصولِ غيرِ السائلةِ إلى أدواتٍ يُمكنُ تداولها في أسواقِ رأسِ المال).

وقد بدأتْ أداةُ التوريقِ في أمريكا عام ١٩٨٠ وتطوّرتْ إلى أنْ أصبحتْ أداةً مهمّةً لسُّوقِ رأسِ المال، وهي عبارةٌ عن إعادة هيكلة التدفّقاتِ النقديّةِ أو المخاطرِ في أدواتٍ ماليةٍ قابلةٍ للتداول؛ من خلالِ الهيكلةِ الماليةِ والحصولِ على عوائدٍ مُجزّيةٍ وتقليلِ المخاطرِ من خلالِ الضّماناتِ الإضافيةِ للمستثمرين، وهي عبارةٌ عن ورقةٍ قابلةٍ للتداول؛ ممّا يُعطي المرونةَ الكافيةَ للمستثمرينَ للتسييل⁹.

والتوريقُ من الظواهرِ التي اعتمدتِ التقدّمَ التّقنيّ وتزايدَ استخدامِ الحاسبِ الآليّ الذي مكّنَ المؤسّساتِ الماليةِ من أنْ تقومَ بتكلفةٍ زهيدةٍ بتجميعِ حزمةٍ تُشكّلُ محفظةً قروضٍ بإصداراتٍ صغيرة، وبيعِ هذه الحزمةِ في صورةِ ورقةٍ ماليةٍ إلى طرفٍ ثالثٍ حاملِ الورقة.

وتقومُ المؤسّسةُ الماليةُ بتحويلِ أقساطٍ وفوائدٍ هذه الحزمةِ إلى حاملِ الورقة، وبهذا تكونُ قد حقّقتْ فائدتينِ من هذه العملية؛

أولهما: تحويلُ أصلٍ غيرِ سائلٍ إلى سيولةٍ تُساعدُ على سدِّ الفجوةِ التمويليةِ،

ثانيهما: الحصولُ على رُسومٍ نظيرِ تحويلِ مدفوعاتِ خدمةِ القروضِ إلى حاملِ الورقة¹⁰.

ولا يقتصرُ استخدامُ آليّةِ التوريقِ على القرضِ؛ بل يمتدُّ ليشملَ أنواعاً أُخرى من رهوناتِ وقروضِ شراءِ سيّارات، ومُتخصّصاتِ بطاقاتِ الائتمانِ أو تأجيرِ الأصولِ والمعدّاتِ أو أيّة أشكالٍ أُخرى، وفيها تقومُ مؤسّساتُ الوساطةِ الماليةِ بإعطاءِ المدخّرينِ حقوقاً عليهمِ حقوقٌ ثانوية، تتّصفُ بـ(السيولةِ وانخفاضِ المخاطرةِ وبفئاتٍ قليلةٍ تُناسبُ شرائحَ مُتنوّعةٍ من المدخّرينِ)، وتُصدرُ هذه الالتزاماتِ أو الحقوقِ مُقابلِ أصولٍ أو فرصٍ استثماريةٍ أو ديونٍ... طالماً أنّه يُمكنُ إصدارها في شكلِ حزمٍ مُتجانسة ذاتِ قيمةٍ مُحدّدة، ويتمُّ بيعها في سوقِ رأسِ المالِ كورقةٍ ماليةٍ، وعليه ساد

الاتجاه نحو التوريق وتحويل العلاقة بين المتعاملين في الأسواق المالية إلى أدوات مالية قابلة للتداول في العديد من الدول المتقدمة¹¹.

وتستطيع مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية الاستفادة من هذه الآلية وفق نظامها الذي يلتزم بأحكام الشريعة في المعاملات؛ وذلك بتوظيف آلية التوريق في ربط الموارد المالية بالاستخدام؛ فتصدر (أوراقاً أو صكوكاً أو شهادات) مقابل مشروع، أو أصول، أو مجموعة من الأصول المختلطة لا يغلب عليها الديون للحظر الشرعي ببيع الدين بالدين أو بـ "أقل أو بأكثر" من قيمته).

وتتنوع أشكال الأوراق المصدرة المقبولة إسلامياً ما بين أدوات المشاركة في الربح، أو أدوات التأجير أو المتاجرة أو الاستصناع، ويمكننا تصور تنوع كبير في الأوراق المال الإسلامية؛ مثل (صكوك وشهادات التأجير، أو الاستصناع، أو السلم، أو المضاربة أو المشاركة، أو القرض الحسن)،

كما تتنوع هذه الأوراق حسب الآجال، فيكون هناك صكوك وشهادات (طويلة الأجل، ومتوسطة الأجل، وقصيرة الأجل)، وكذلك لتوفير تمويل مختلف الأغراض (الاستثمارية والعقارية والتجارية) وللأغراض الشخصية...

ويُتيح ذلك توفير أوراق مالية ثانوية متعددة الأنواع والآجال، تقوم بتوفير الوسائل المتباينة لاستثمار مدخرات العملاء حسبما يرغبون؛ وبذلك تنجح تلك المؤسسات في تغيير شكل العمل في السوق المالية في الأساليب والمؤسسات، وتقيم أعرافاً جديدة في سلوك الأفراد والشركات، ويحدث التحول التاريخي المطلوب من أسلوب الضمان والعائد الثابت إلى أسلوب المخاطرة والربح.

ويُتيح أسلوب التوريق الإسلامي توفير التمويل اللازم مختلف الأغراض؛ فمن المتصور إصدار أوراق مالية قائمة على أسس شرعية تُوفر رأس المال الطويل الأجل، وأيضاً توفير تمويل النفقة المتغيرة للشركات والأفراد وللحكومات على حد سواء¹².

سادساً- بناء إطار مؤسسي مناسب: يُشير لفظ /؟؟ المؤسسات إلى مجموعة من الأعراف والقواعد والمنظّمات التي تحكم وتنسق أعمال الأفراد وتحقق التفاعلات من جانب المشاركين في النشاط، وهناك سمة رئيسة مؤسسية هي أن تكلفة توفير الخدمات تميل إلى الانخفاض، وفعالية هذه الخدمات تميل إلى الارتفاع مع نمو وتكامل الإطار المؤسسي، كما تتوقف كفاءة الأسواق على استكمال وقوة المؤسسات المساندة¹³.

وتنبثق المؤسسات عن الإطار الفكري لتعمل في واقع معين بغية تجسيد الفكرة عملياً بإقامة البنية الرأسمالية والقواعد والأعراف التي تُنسق السلوك البشري، وتقوم بعملية تخصيص الموارد في المشروعات لـ تحقيق الأهداف الاقتصادية، وتغيير هذا الواقع وتطويره باستمرار).

وليس هناك شكلاً مؤسسياً واحداً أو صورةً جامدة للمؤسسة؛ ولكن المؤسسات تتلاءم مع طبيعة وخصائص النظام الذي تجسده، ولكل نظام متطلباته المؤسسية.

والنظام المالي الإسلامي يوفر خدمات مالية لتلبية احتياجات التمويل بأنواعه (تمويل المخاطر، والتمويل الاستهلاكي، ورأس المال قصير الأجل، ورأس المال طويل الأجل، وخدمات التكافل...) وفق صيغ وأساليب مختلفة، وهناك حاجة للصناعة المالية الإسلامية لقيام عدد من المؤسسات أو الترتيبات، ويشمل ذلك (أسواق الأوراق المالية، وبنوك الاستثمار، ومؤسسات الأسهم)؛ مثل (صناديق الاستثمار وبرامج التقاعد، والترتيبات المساندة للنشاط المصرفي الإسلامي للوفاء باحتياجات المقرض أو الملائذ الأخير، والسوق المصرفية البنينة، وتسهيلات التأمين وإعادة التأمين الإسلامي) ¹⁴.

وتأتي أهمية استكمال الإطار المؤسسي للصناعة المالية الإسلامية؛ وذلك لكونه أحد وسائل توسيع الخيارات أمام الأفراد والمؤسسات لإشباع احتياجاتهم المالية وفق معتقداتهم وقيمهم الثقافية، وبالتالي زيادة الوساطة المالية مما يضمن مشاركة واسعة في سوق الخدمات المالية فيسهم في عملية النمو الاقتصادي، ويعتبر البنك الإسلامي للتنمية أن استراتيجية تطوير وساطة مالية إسلامية على المستوى الوطني ينبغي أن تركز على بناء القدرات المؤسسية في مختلف شرائح القطاع المالي ¹⁵.

إن استراتيجية تطوير وساطة مالية إسلامية ينبغي أن تركز على بناء القدرات المؤسسية في مختلف مؤسسات ونظم سوق الصناعة المالية الإسلامية عن طريق بناء روابط مؤسسية؛ لتحفيز القدرة التنافسية، والارتقاء بالأداء عن طريق الاندماج دولياً في الصناعة المالية الإسلامية ¹⁶.

سابعاً- تطوير سوق مالي إسلامي: يكمن نجاح أي سوق من أسواق المال في قدرته على تخصيص الموارد المالية بكفاءة، وتوجيهها لتمويل مشروعات طويلة الأجل للقطاعين (الخاص والعام)، ونتيجة لذلك تقوم أسواق المال النشطة بدور مهم في تقليل المخاطر وحفز النمو الاقتصادي، ويؤدي عدم وجود أدوات التمويل الإسلامية القابلة للتسويق إلى الحد من مرونة مؤسسات التمويل الإسلامي، ويقلل من حجم ربحيتها، وهناك تطوران يمكن بوضوح أن يساعدا مؤسسات التمويل الإسلامي، وتغيير المناخ في سوق الصناعة المالية الإسلامية ألا وهما:

- إصدار شهادات ودائع أو استثمار أو صكوك إسلامية تكون قابلة للتداول بين مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية، وبخاصة البنوك الإسلامية. ¹⁷

- قيام حكومات البلاد الإسلامية بإصدار أدوات دين أو صكوك ملكية في المشروعات العامة يمكن الاحتفاظ بها قانوناً أو تداولها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

وقد تمّ في الآونة الأخيرة إصدار عددٍ من الأدوات المالية الإسلامية مُتوسّطة الأجل التي تعتمدُ على أصولٍ أو المتوافقة مع الشريعة والتي تُعرَفُ بِاسْمِ "الصُّكوك" ¹⁸.

وحاجة الصناعة المالية الإسلامية مُلحّة لتعميق وتوسيع سوقٍ للأوراق المالية الإسلامية؛ ممّا يعودُ بالفائدة على المؤسسات العاملة في الصناعة المالية الإسلامية كافةً، ويجعلُ لها جاذبيّةً أكبر في توفير التمويل المختلف الاحتياجات والآجال، وثمة علاقةٌ إيجابية قويّة بين تنمية سوقِ الأوراق المالية وتنمية البنوك، وكذلك فيما بين سيولة سوقِ الأوراق المالية والنمو الاقتصادي ¹⁹.

ويَعمدُ النمو في المستقبل في الطلب والعرض للأدوات المالية الإسلامية على *كيفية تطوير سيولة السوق، وعلى مدى استجابة عمليّات التسعير ومدى تقبل السوق لدرجات المخاطر المختلفة التي يقبلها مصدرُ الأوراق المالية، *وتوفّر وسائل حماية المستثمرين والشفافية، *واستقرار النظام والبنية الأساسية للسوق الثانوي؛ مثل (التداول ونظم المقاصة والتسوية ولوائح السوق، وتواجهه عملية تطوير سوقِ أوراقٍ مالية إسلامية عدداً من التحديّات (المؤسّساتية والسوقية والتنظيمية والتقنيّة) ²⁰.

ثامناً - تطوير معايير مقبولة دولياً للصناعة المالية الإسلامية: لقد ازداد نموّ الصناعة المالية الإسلامية باطرادٍ في الثلاثين سنة الماضية، وترافق معها التطور والامتداد الجغرافي الأوسع للصناعة فتوجدت /؟؟ مؤسّساتها في الأسواق المالية المتقدمة، كما اتّجهت بعضُ المؤسسات المالية الكبيرة على المستوى الدولي إلى دخول سوقِ الصناعة المالية الإسلامية.

والتطور الذي يحدث في تلك الصناعة في التحول من صناعة قائمة على النشاطات المصرفية إلى صناعة موجهة نسبياً نحو أسواق المال؛ ممّا يعرضُ؟؟L على الصناعة المالية الإسلامية مشكلات جديدة، تتعلق لضرورة التوافق مع المعايير الدولية، وهذا يستوجب ضرورة بذل الجهود من قبل المؤسسات (المسؤولة والداعمة والإشرافية) للصناعة المالية الإسلامية؛ وذلك لتطوير معايير مقبولة دولياً للصناعة المالية الإسلامية، تغطّي إدارة المخاطر، وكفاية رأس المال، والإدارة الرشيدة للمؤسّسات، وإقرار نظامٍ لحقوق المدنيين ولإعسار، يوافقُ الشريعة. ²¹

وتبذل هيئة المعايير والمحاسبة المالية الإسلامية في البحرين جهداً في هذا الصدد؛ إلا أنه لا يزال دون بلوغ الغاية في عرض معايير مقبولة دولياً من قبل المؤسسات المالية الدولية؛ مثل (صندوق النقد الدولي، بنك التسويات الدولية، والبنك الدولي، والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية) وغيرها؛ وذلك لضمان اندماج دولي كُفٍ للصناعة المالية الإسلامية.

وتبدو الحاجة -أيضاً- ملحةً إلى وضع معايير للإفصاح في مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية عن المعلومات بصفة عامة؛ بحيث تُوفّر صورةً صحيحة عن النشاطات والتمويلات والصيغ والمعايير المطبقة... إلخ، وبخاصة أن أموال المدخّرين يتم جذبها إلى المؤسسات المالية الإسلامية وفق صيغ العقود الشرعية، وقواعد وأسس وشروط هذه العقود هي التي تحكم العلاقة بين الطرفين؛ من حيث (مجال ونوع التوظيف، وحقوق والتزامات كل طرف في المخاطرة وفي العوائد وفي المسؤوليات وفي المهام...) الخ²².

وتستطيع مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية أن تحسّن من مصداقيتها عالمياً بالأخذ بالمعايير الدولية وتنفيذها، أو إبرام اتفاقيات وترتيبات مع الهيئات المالية الدولية تعتمد بموجبها معايير مقبولة دولياً، وفوائد ذلك عديدة، وهي (سهولة الدخول إلى أسواق المال الدولية للحصول على حصة من رأس المال المتاح، وإتاحة هذه المعايير للمستثمرين يمكنهم من المفاضلة بين المؤسسات المالية الإسلامية وبين غيرها،

ولا يخفى أهمية الالتزام بمعايير المحاسبة العالمية في حماية حقوق المدخّرين والمستثمرين، وتقديم تقارير دورية عن جودة أصول المؤسسة المالية؛ حيث إن العوائد في الصناعة المالية الإسلامية يتغيّر حسب تغيّر القيمة الاقتصادية للأصول المستثمرة فيها أموال المدخّرين، بالإضافة إلى تنوع العقود الحاكمة لطبيعة وخصائص العلاقة بين المؤسسة والمتعاملين... إلخ²³.

تاسعاً- الاندماج وبناء جسور وتكوين تحالفات استراتيجية: الحجم هو أحد المتغيّرات في تحديد كفاءة المؤسسة المالية؛ لأنه يتيح الوصول إلى تحقيق الحد الأمثل للتوليفة والإنتاج، وتوضّح البيانات المتوفرة أن حجم البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية أقل بكثير من الحجم المثالي، وأيضاً أقل بالمقارنة بمؤسسات الصناعة المالية التقليدية.

وقضلاً عن الكفاءة فإن الحجم الرأسمالي الأكبر له مزايا أخرى؛ فالقاعدة الرأسمالية تُحدّد حجم مساهماته في مشروعات أخرى، وقدرته على جمع أموال من مصادر خارجية، ويضع قيوداً على تنوع الأصول²⁴،

وتحت ضغط المنافسة القويّة؛ فإن المؤسسات المستقلة الخاصة قد مزجت /؟؟، إما ب(الاندماج أو الفشل). ومع بروز وتعمق ظاهرة العولمة بأبعادها المختلفة والنمو الكبير في الأسواق المالية، فقد اتّجهت مؤسسات الصناعة المالية إلى التكامل والاندماج في سبيل السعي لتقديم حزمة متكاملة من الخدمات المالية؛ بما يسهم في تحسين قدراتها التنافسية فأصبحت تُقدّم الخدمات المصرفية بجانب خدمات التأمين وإدارة الأصول مُستفيدة من زوال الحدود التقليدية الفاصلة بين أنواع الخدمات المالية²⁵،

وهنا تجد مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية نفسها غير قادرة على المنافسة بأحجامها الصغيرة، ولا تجد أمامها سبيلاً إلا الاندماج لتكوين كيان مالي إسلامي كبير لديه قدرة على المنافسة في الأسواق المالية المتنامية، أو على الأقل إقامة تحالف استراتيجي فيما بينها لتنسيق الجهود والاستفادة من الإمكانيات المتوفرة لمجتمعها في (تمويل

الاستثمارات وتعبئة المدخرات، وتسويق المنتجات والخدمات عبر الأسواق الممتدة)، حتى تتمكن من تقديم مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات، فضلاً عن ذلك فهناك حاجة ماسة لتأسيس كيانات مالية إسلامية رصينة ذات طابع دولي، تَضطلع باستعادة حصّة كبيرة من الأموال الإسلامية المستثمرة حالياً خارج الأسواق الإسلامية، في الوقت الذي توصف فيه معظم مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية بأنها محلية²⁶.

وهناك عامل آخر يدفع بأهمية الاندماج بين الصناعات المالية الإسلامية، وهي أن إقامة كيانات كبيرة لمؤسسات تلك الصناعة يحقق لها إمكانات مالية مناسبة تمكنها من التعامل مع المؤسسات والأسواق العالمية دون أيّ مساس بنظامها الاستثماري المستمد من قواعد وأصول الشريعة الإسلامية²⁷.

عاشراً - الهندسة المالية: تزداد الأسواق المالية تطوراً ومنافسة يوماً بعد يوم؛، ولكي يتسنى الاستفادة من الفرص في الأسواق التي تتغير بسرعة، ومواجهتها المنافسة المتزايدة، لا بد من امتلاك عنصرين هما: (الهندسة المالية، والابتكار)²⁸.

وتقدّم الهندسة المالية أساليب جديدة للهياكل المالية، وأدوات استثمار جديدة وتطوير في الأوراق المالية التقليدية والتنوع فيها، لتغطي احتياجات تغطية المخاطر، وإشباع الحاجات المستجدة والمتغيرة للأفراد والشركات،...؛ فالهندسة المالية تطور وتُستحدث في (الأوراق المالية، والعمليات، والنظم) التي تسهم في تحسين الأداء، وزيادة الربحية، وتحقيق السرعة والكفاءة مع وفور في التكاليف ويعرف البعض الهندسة المالية بأنها: "التصميم والتطوير والتنفيذ لأدوات وآليات مالية مبتكرة والصياغة لحلول إبداعية لمشاكل التمويل"²⁹.

ويمكن لمؤسسات الصناعة المالية الإسلامية الاستفادة من آليّة الهندسة المالية في تطوير منتجاتها وخدماتها لتلبية احتياجات العملاء لخدمات مالية مختلفة.

وتبرز الحاجة إلى البحث عن حلول مالية إسلامية من عدة جوانب؛

أحدها: أن قواعد الشريعة الإسلامية الخاصة بالتبادل- وإن كانت محدودة-؛ لكنها منضبطة ومحددة؛ ولهذا فإن استيعاب الحلول المالية التي تُلبي احتياجات المتعاملين بكفاءة يقتضي استيعاب القواعد والمقاصد الشرعية، وفي الوقت نفسه إدراك احتياجات الناس الاقتصادية، والهندسة المالية الإسلامية مطلوبة للبحث عن تلك الحلول التي تُلبي الاحتياجات مع استيفاء متطلّبات القواعد الشرعية،

والثاني: تطوّر المعاملات المالية في العصر الحاضر، وتزايد عوامل المخاطرة، واللايقين ??! وتغيّر الأنظمة الحاكمة للتمويل والتبادل الاقتصادي؛ مما يجعل الاحتياجات الاقتصادية معقدة ومتشعبة، ويزيد من ثم الحاجة للبحث عن حلول ملائمة لها،

والثالث: وهو وجود المؤسسات الرأسمالية، ومُؤها إلى حد كبير؛ مما يفرضُ قدرًا كبيراً على المؤسسات المالية الإسلامية لتقديم حلولٍ تحقِّقُ مزايا مكافئةً لتلك التي تحقِّقها الحلول الرأسمالية، ومن هنا برزت الحاجة إلى الهندسة المالية الإسلامية³⁰

ودور الهندسة المالية هو (إيجاد منتجات وأدوات مالية تجمع بين المصدقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية) وهذا هو الأساس في قدرتها على تلبية الاحتياجات الاقتصادية ومُناسبة الأدوات التقليدية. وهناك أمثلة لأدوات ومنتجات مالية سائدة في السوق المالي والمصرفي الإسلامي يمكن إعادة صياغتها لـ (تجمع بين المصدقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية)؛ مثل (صيغة بيع المربحة للأمر بالشراء، وبطاقة الائتمان، وبيع دين السلم، والتأجير المنتهي بالتمليك، والتورق...).

ويمكن دراسة المنتجات المالية الإسلامية عبر التاريخ الإسلامي، وكيفية الاستفادة منها في الواقع المعاصر، وتطوير آلية لدراسة وتحليل المنتجات المالية على نحوٍ نموذجيٍّ، وتصنيفها والتعرف على خصائصها، وتحديد المجالات التي تفتقر إلى منتجات ملائمة، وتسهيل آلية تطوير المنتجات الجديدة بناءً على ذلك³¹.

الخلاصة:

لقد تناولنا في هذه الدراسة البحثية أهم الآليات لتطوير هذه المنتجات؛ لما لها من دور فعال في تعزيز متانة النظام المالي الإسلامي. وخلصت دراستنا إلى بعض النتائج المهمة ومن أبرزها ما يلي:

* الصناعة المالية الإسلامية صناعة واعدة، تطورت بمعدلات نمو عالية في السنوات الماضية، وتنتظرها فرصة مستقبلية جيدة.

* التطوير هو العنصر الحاكم لمواصلة النمو في سوق الصناعة المالية الإسلامية، ومواجهة المنافسة المحتدمة في الأسواق، وتلبية الاحتياجات المستجدة المختلفة، والوصول إلى الأسواق الدولية، وضمان الحصول على شريحة أعلى من سوق الخدمات المالية في البلاد الإسلامية؛ بحيث تستحوذ على النسبة الأكبر منها.

* يوجد العديد من آليات تطوير الأدوات والمنتجات والخدمات للصناعة المالية الإسلامية منها: (الابتكارات المالية، التطبيقات التكنولوجية الحديثة، الهندسة المالية، التوريد، تنشيط سوق الأوراق المالية الإسلامية، والمنافسة والاندماج وتكوين تحالفات استراتيجية فيما بينها).

المراجع:

- 1 - د. عثمان بابكر، نمو الصناعة المصرفية الإسلامية والتحديات التي تواجهها، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 2001، 244: م، ص 137.
- 2 - عدنان البحر، تحديات استمرار التطوير والنجاح، المؤتمر المصرفي الإسلامي الثاني، الكويت، 2005 م، ص 3
- 3 - البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي، 2000 م، ص 73.
- 4 - د. فرج عزت، إقتصاديات البنوك، الصناعة المصرفية والمالية الحديثة، بدون سنة، ص 14
- 5 - بنك البحرين الإسلامي، التقرير السنوي، 2003 م، ص 15

- 6 - د. فرج عزت، مرجع سابق، ص 30.
- 7 - البنك الإسلامي، مرجع سابق، 2000 م، ص 84.
- 8 - محمد نبيل إبراهيم، المشتقات، مجلة البنوك، مصر، العدد الأول، 1995 م، ص 30
- 9 - د. فرج عزت، مرجع سابق، ص 6
- 10 - د. فرج عزت، مرجع سابق، ص 7.
- 11 - يوسف كمال، فقه الإقتصاد النقدي،الدار الجامعية،القاهرة، 2002 م، ص 30
- 12 - البنك الإسلامي للتنمية، مرجع سابق، ص 167.
- 13 - البنك الإسلامي، مرجع سابق، ص 91.
- 14 - البنك الدولي، دخول القرن 21، تقرير عن التنمية في العالم، 1999/ 2000، ص 24
- 15 - د:عثمان بابكر، نمو الصناعة المصرفية الإسلامية والتحديات التي تواجهها، مجلة اتحاد المصارف العربية 4 / 244، 2001 م، ص 137 .
- 16 - البنك الإسلامي للتنمية، مرجع سابق، ص 171 .
- 17 - د. عبد الرحمن يسري، تطوير صيغ الاستثمار والمشكلات التي تواجهها، حولية البركة، العدد السادس، 1999 م، ص 92 .
- 18 - د. منذر قحف، الدور الاقتصادي للوقف في التصور الإسلامي، ضمن أبحاث ندوة السياسة الاقتصادية في إطار النظام الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 1991 م، ص 429
- 19 - د. جمال عطية، تقويم مسيرة البنوك الإسلامية، ندوة إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر، مركز صالح كامل، الأزهر، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، 1992، م، ص 328 .
- 20 - البنك الإسلامي للتنمية، مرجع سابق، ص 165 .
- 21 - رودني ويلسون، تطوير أدوات مالية إسلامية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد، الإسلامي للبحوث والتدريب، المجلد الثاني، العدد الأول، 1994 م، ص 24
- 22 - البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي لعام، 2004 م، ص 77
- 23 - البنك الدولي، دخول القرن 21، تقرير التنمية (1999/ 2000)، ص 84
- 24 - البنك الإسلامي للتنمية، مرجع سابق، ص 78
- 25 - البنك الإسلامية للتنمية، مرجع سابق، ص 91 .
- 26 - البنك الإسلامي للتنمية، مرجع سابق، ص 166
- 27 - د / عثمان بابكر، نمو الصناعة المصرفية الإسلامية والتحديات التي تواجهها، مجلة اتحاد المصارف العربية، 2001 م، ص 138 .
- 28- Peter s, Rose: money and capital markets, IRWIN , London, 6 edition , 1997 p.672
- 29 - د. محمد حسن عبد المجيد، العولمة وانعكاساتها على نشاطات البنوك الإسلامية، الاجتماع الرابع والعشرون لمدرء العمليات والاستثمار للبنوك الإسلامية، دبي، 1999 م، ص 45 .
- 30 - د. منير هندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1999 م، ص 71 .
- 31 - د. سامي السويلم، صناعة الهندسة المالية، نظرات في المنهج الإسلامي، 1999 م، ص: 5